



والتدخل القانوني لمواجهة
مشكلات المسنين

اعداد الباحثه/
امل فوزى احمد عوض
باحث دكتوراه
كلية الحقوق – جامعة
عين شمس

يتكون المجتمع من أطراف متعددة لكل منها دوره فيه ، ففي المجتمع المرأة والرجل والطفل والكبير
والمنسن ، ولكل دور مهم في انتظام واستمرار حياة المجتمع ، غاية ما في الأمر أنها مراحل طبيعية قدرها
الله عز وجل على خلقه لحكمة يعلمها هو ، يقول رب العزة جل وعلا: "الله الذي خلقكم من ضعف ثم
جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير" ، ولعل من
بين جوانب الحكمة في ذلك تواصل الأجيال من جيل إلى آخر ، فالكبير بحكمة السنين والمعرفة
يستطيع أن يقود المجتمع المحيط به إلى خير الفرد والأسرة بما أوتي من حكمة السنين .

وينبغي أن نفرق بين تقدم السن والشيخوخة ، فإن الأخيرة إنما هي عملية بيولوجية تقترن بالاستهلاك
التدريجي للأعضاء والتغيرات الحيوية التي تطرأ على الجسم ، كمرحلة من مراحل الحياة ، أما المنسن فهو
من أمضى من العمر سنين عددا ، اختلف في تحديدها ، فتارة يحددها البعض بخمس وستين سنة ،
وأخرى يحدونها بسن التقاعد عن العمل .

وتظهر المشكلة الرئيسية لكبار السن في هذا الاختلاف بين الشيخوخة وبلوغ سن معينة ، إذ قد يبلغ
الشخص سن التقاعد وهو لا يزال قادرا على العطاء وخدمة مجتمعه ، مع ما للتقاعد من آثار سلبية على
الفرد ، سواء بانخفاض دخله وشعوره بالتهميش وعدم وجود دوره ، ومن هنا اهتمت المواثيق الدولية
بتناول موضوع حقوق المنسنين بما يحقق التكريم والتقدير لهم ، وفي ذات الوقت يحقق لهم القدرة على
خدمة المجتمع والعطاء والرفاهية التي يستحقونها بعد سنين العمل .

خطة البحث

ولما كان موضوع الورقة يتناول حقوق كبار السن في ظل الاتفاقيات المتعلقة بحقوق

الإنسان والأعراف الدولية في هذا الشأن ، وتحقيق ذلك في إطار الأسرة والمجتمع ، فإننا نتناول

فيما يلي كل من :

المطلب الاول :الحماية القانونية لكبار السن في المواثيق والمعاهدات الدولية

الفرع الأول: كبار السن في مواثيق حقوق الإنسان

الفرع الثاني: كبار السن في الشريعة الاسلامية

المطلب الثاني : المسنون في دستور ٢٠١٤

المطلب الثالث :الاتجاهات الحديثة لرعاية المسنين

المطلب الرابع : آليات الحماية والتدخل القانوني

الخاتمة والتوصيات



المطلب الاول :الحماية القانونية لكبار السن

في المواثيق والمعاهدات الدولية

الفرع الأول: كبار السن في موائيق حقوق الإنسان

- ومن هنا كانت أهمية المؤتمر العالمي الأول للشيخوخة الذي عقد في فيينا عام ١٩٨٢،
- ثم قدم المؤتمر الدولي الذي انعقد في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٤ توصيةً بضرورة قيام الدول بالاهتمام بالمسنين .
- وبعد ذلك عاد المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا عام ١٩٨٨ ليؤكد على قواعد المشروع العملي المتعلق بالمسنين .
- ثم كانت الخطوة الكبرى باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ م لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن والخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القرار ٤٦/٩١ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٩١ .

الفرع الثاني: كبار السن في الشريعة

الإسلامية

لا يمكن أن نتناول هذا الموضوع دون أن نشير إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في هذا الشأن ، فالمولى عز وجل يقول في كتابه الكريم: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً ، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً" ، ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يوقر كبيرنا...".

ومن هنا فإن قيمنا العربية والإسلامية سبقت تلك المواثيق بسنواتٍ طوالٍ.

ويلاحظ أن كافة المواثيق الدولية التي أشرنا إليها ، تنص صراحةً على أن للحكومات أن تنفذ ما جاء بها في ضوء طبيعة مجتمعاتها وظروفها ، ومن ثم فإنه ينبغي عندما نضع خطط تفعيل مثل تلك المبادئ أن نراعي أننا مجتمع يعرف قيمة وقدّر كبار السن ، ويؤمن بأنه لا يكتمل إيمان الفرد إلا بحسن رعايتهم ، وتوفير ما يقتضيه تكريمهم.

ويمكن من هنا القول بأنه يتعين في هذا الإطار تفعيل المبادئ السابقة ، من خلال

الخطط الاستراتيجية التي تضعها الدولة ، وكذلك من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في رعاية كبار السن.

المطلب الثانى : المسنون في دستور ٢٠١٤



لم يرد ذكر للمسنين في دستور ٢٠١٢، بينما نص دستور ٢٠١٤ على حقوق

المسنين فى المادة (٨٣) المستحدثة التى تقرر التزام "الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة. وتراعى الدولة فى تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة فى رعاية المسنين، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون".



حقوق المسنين أسقطت في دستور ٢٠١٢، بينما في دستور ٢٠١٤ نصت المادة (٨٣) إلزام "الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، ويمكنهم من المشاركة فى الحياة العامة، وتراعى الدولة فى تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المُسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة فى رعاية المسنين،

وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون".

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة لرعاية المسنين

لقد دلت الدراسات العلمية الحديثة على أن هناك تغيرات في الهياكل العمرية وان زيادة التطور الصحي في المجتمعات تنتج عنه زيادة في معدلات متوسط أعمار الأفراد وهذه الزيادة أدت إلى زيادة أعداد المسنين في المجتمعات.

نظام رعاية كبار السن في دول المنطقة

تختلف وتتوسع نظم رعاية كبار السن من نظام اجتماعي إلى آخر ومن بلد إلى آخر ولكن هناك أساسيات في إلى الخدمات التي تقدم وكلها تعتمد على سياسة الدولة.

➤ العمل من خلال بعض المشروعات التطوعية.

➤ ٢ / الرعاية الاجتماعية المنزلية .

➤ ٣ / مراكز الرعاية النهارية.

➤ رعاية كبار السن مسؤولية مشتركة

➤ ٥ / بيوت الإقامة.

➤ ٦ / رعاية المسنين الايوائية.

➤ ٧ / الرعاية الصحية

المطلب الرابع : آليات الحماية والتدخل القانوني

➤ الفرع الاول : آليات حماية ورعاية المسنين

- ✓ يجب توفير رعاية موسسية وتكون مخصصة لاحتياجات كبار السن .وفي هذه الرعاية الموسسية يجب تجنب عزل المسن عن المجتمع وذلك بتضافر وتعاون الأسر المعنية والأعضاء المتطوعين.
- ✓ ما هي حاجات المسنين ومشكلاتهم الطبية والنفسية والاجتماعية وخدمات العناية الشخصية التي يحتاجون إليها؟
- ✓ تتنوع حاجات ومشكلات كبار السن من حيث طبيعتها ودرجة حدتها وآثارها فضلا عن مسبباتها المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ هذا بالإضافة إلى المشكلات النفسية والاجتماعية التي تواجه أسر المسنين والمترتبة على رعايتهم لهم.

➤ ١- ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة البلدان النامية لن تتحقق لها إلا إذا وجدت الصيغة التنموية التي تستفيد من مشاركة هذه الثروة الهائلة من مსنيها في قوى العمل، بعد أن أدى التقدم العلمي إلى استمرار الصحة البدنية والعقلية للإنسان لمراحل عمرية متقدمة، وبعد ان تراجعت أعراض الشيخوخة سنوات طويلة إلى الوراء.

➤ ٢- إن متوسط طول العمر المتوقع يتزايد بشكل خاص ممن يبلغون سن الستين مع تقدم ملحوظ في الحالة الصحية والبدنية والنفسية والعقلية، مما يؤكد على أهمية رعاية هذه الفئة.

➤ ٣- المسنون يؤدون وظيفة اجتماعية حيوية. تتمثل في أبسط صورها في تقديم خبراتهم وإرشادهم لمن حولهم في كافة جوانب الحياة، ومن ثم فهم ثروة بشرية لا غنى عنها لأي مجتمع يسعى إلى النمو.

➤ ٤- إن الواجب الديني والأخلاقي والقيمي يلزم علينا ان نقدم مساعدتنا لمن أفنوا عمرهم في خدمة المجتمع، وبالتالي فهم في حاجة إلى ان نوليهم رعايتنا واهتمامنا.

➤ ٥- إن الاهتمام بالمسنين ورعايتهم إنما هو بعد إنساني فلا يصح اعتبارهم كمأ مهملا ويتعين قدما في الاعتراف بهم كأفراد شاركوا في مراحل التقدم والإنجازات التي أحرزها المجتمع من خلال جهودهم.

➤ الفرع الثاني : آليات الحماية القانونية

➤ ان من آليات الحماية القانونية الإسراع في إصدار قانون حماية حقوق المسنين، حيث أن من التحديات الأساسية التي تواجه الدولة "سن قانون يعمل على تهيئة بيئة مناسبة للمسنين تعزز حقوقهم في الإستقلالية والرعاية والمشاركة الفاعلة في المجتمع والدفاع عن حقوقهم المدنية والمادية، حيث إن جميع الحقوق التي يحصل عليها المسن عبارة عن مجموعة من القوانين توزعت في عدة تشريعات وطنية وقرارات وزارية .

➤ كذلك مراجعة القوانين التي تنص على تقاعد الموظف عند سن معين، وربط التقاعد بالقدرات الذهنية والبدنية وليس العمر .

➤ فلا بد من صياغة مشروع قانون متكامل يضمن حقوق المسنين، ويفرض الالتزامات التي تقع على جميع الجهات والأفراد لتدعيم وحماية الأشخاص كبار السن وصون كرامتهم في إطار من التكامل والتراحم الشرعي والدستوري والمجتمعي والعائلي، بين وعبر أجيال هذا الوطن ، فتوفير بيئة قانونية وتشريعية تكفل تلبية حقوق كبار السن يعد من أهم الضمانات التي تحفظ للمسنين الحماية القانونية والاجتماعية .

➤ كما نطالب بتغيير أسلوب رعاية المسنين كفئة منعزلة عن المجتمع.

➤ ضرورة بناء قاعدة بيانات متخصصة لكبار السن، لتقدير عدد المسنين في الدولة .



الخاتمة & التوصيات

التوصيات

✓ تجريم الامتناع عن قيام المكلف برعاية المسن بالواجبات التي تقتضيها الرعاية وكذلك إهماله في القيام بها على النحو المطلوب مع الإقرار للمسن بالحق في طلب المساعدة والدعم من جهات معينة عند تعرضه لأي ممارسة تنطوي على الإهمال أو إساءة المعاملة أو العنف وتجريم أفعال العنف المعنوي الذي يمس كرامة الإنسان، وتغليظ العقوبة عليها وتوسيع دائرة الأفعال المعاقب عليها.

✓ التأكيد على دور الأسرة وواجب إلزام أفرادها تجاه كبار السن ودعم بقاء وعيش الشخص المسن في منزله ووسطه العائلي .

✓ العمل على فرض جزاءات عقابية على كل مكلف برعاية الأشخاص المسنين بامتناعه عن القيام بالتزاماته المفروضة عليه .

✓ وضع آليات وقواعد إجرائية سهلة لضبط الجناة الذين يرتكبون بحق المسنين الإساءة والعنف، والتوعية بضرورة إبلاغ السلطات بحالات إساءة المعاملة، والكشف عن الضحايا وعلاجهم من قبل مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية .

✓ تبني سياسة اعلامية تثقيفية تعمل على تأسيس وعي اجتماعي ونفسي جديد بقضايا كبار السن.

✓ الدعوة لإنشاء أقسام متخصصة لطب الشيخوخة من أجل توفير

وتقديم أوجه العلاج والرعاية الطبية والنفسية اللازمة لكبار السن في المراكز والعيادات الصحية الرئيسية .

✓ تشكيل قاعدة بيانات بخصوص نطاق وأشكال إساءة المعاملة التي يتعرض لها كبار السن في مختلف الظروف .

✓ دعوة الجهات التي تعمل مع كبار السن بالدولة بإعادة صياغة

أو تعديل الخطط الاستراتيجية والتفيزية بحيث تتضمن جميع

الحقوق المتعلقة بكبار السن .

✓ العمل على دعوة الجهات ذات الاختصاص في الدولة للسعي في
المحافل الدولية لتضمين حقوق كبار السن في اتفاقية دولية أسوة
باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري عام
٢٠٠٦ واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ .

✓ الدعوة إلى تبني مشروع إنشاء "مكتب" للدفاع عن حقوق كبار
السن لتلقي الشكاوي الخاصة بكبار السن .

✓ تفعيل دور كبار السن في المجتمع ، والاستفادة من الطاقات
والخبرات المتوافرة لديهم ، بما يحقق الاستفادة من خبرة السنين ،
وتشجيع القادرين على العطاء منهم على استمراره .

الخاتمة

وفى ختام هذا البحث أمل ان اكون قد وفقت فيه لحسن
عرض وتفصل له والفضل فى ذلك والمنة من الله عز وجل ولكل
من علمنى حرفا وان تكن الاخرى فحسبى ان اردد فى ذلك قوله
تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربى زدنى علما"

صدق الله العظيم

وان اعتذر عن اى تقصير فهذا عمل بشرى .